خبر صحفي

المملكة تطلق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، وتعلن عن حزمةٍ من مشروعاتها

- الوزير خالد الفالح يطلق وثائق مناقصات مشروع سكاكا للطاقة الشمسية بطاقة 300 ميجاواط، ويعلن عن مجموعة مشروعات قادمة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- إطلاق المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة.
- الوزير الفالح يؤكّد: تعزيز المحتوى المحلي شرطٌ أساس في جميع مشروعات قطاع الطاقة عموماً، والطاقة المتجددة خصوصاً.

- **الرياض– المملكة العربية السعودية، 17 إبريل، 2017:** أعلن معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية؛ المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح، عن الإطلاق الرسمي لمبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المُتجددة، وأطلق وثائق مناقصات مشروع سكاكا للطاقة الشمسية بطاقةٍ قدرها 300 ميجاواط، كما أعلن عن إطلاق مناقصة مشروع لطاقة الرياح طاقته 400 ميجاواط، عقب اكتمال دراسته، بعد أسابيع. جاء هذا خلال افتتاح معاليه لمنتدى المملكة العربية السعودية للاستثمار في الطاقة المتجددة الذي ينظمه مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، في الرياض، خلال يومي 17 و18 إبريل الجاري.

وفي كلمته التي ألقاها في افتتاح المنتدى، كشف معالي الوزير خالد الفالح عن بعض تفاصيل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة التي تبلغ الطاقة الإجمالية لمشروعاتها 1200 ميجاواط، والتي ستبدأ بإطلاق وثائق طلبات التأهيل لمشروعٍ لطاقة الرياح تبلغ طاقته 400 ميجاواط، في دومة الجندل شمال المملكة، خلال الربع الرابع من عام 2017م. ويلي ذلك عدة مشروعات للطاقة الشمسية، في مواقع مختلفة من المملكة، بطاقةٍ إجماليةٍ تبلغ 620 ميجاواط. مُشيراً إلى أن برنامج الطاقة المتجددة يشمل تطوير 30 مشروعاً تُنفّذ خلال السنوات السبع القادمة، ليضيف ما يقرب من 10 جيجاواط من الطاقة الكهربائية، المُنتجة من المصادر المتجددة، إلى مزيج الطاقة الكهربائية في المملكة.

وأعلن معالي الوزير خالد الفالح، في كلمته، عن إطلاق المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة، التابع لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، الذي سيكون بمثابة الهيئة المركزية المعنية بتقديم بيانات عالية الدقة حول قطاع الطاقة المتجددة في المملكة للمستثمرين أو راغبي الاستثمار فيه.

ووسط حضور لافتٍ، شمل أكثر من 800 من المسؤولين والمعنيين بقطاع الطاقة المتجددة في المملكة والعالم، أكد معالي الوزير في كلمته على أن المملكة العربية السعودية تمتلك كل

المقومات اللازمة لجعل فرص الاستثمار في مجال الطاقة المُتجددة، قصص نجاحٍ لها وللمُستثمرين، وأنها مهتمةٌ جداً، وجادةٌ في دعوة وجذب المستثمرين، من الداخل والخارج، لمشاركتها مسيرتها التنموية، مُستندةً في ذلك إلى سجلٍ حافلٍ بالنجاح في استثمار رأس المال الأجنبي، تشهد له كبرى الشركات العالمية من مُختلف المجالات.

وأشار الوزير خالد الفالح إلى المبادئ الرئيسة الثلاثة لبرنامج الطاقة المُتجددة،التي تم اعتمادها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية منه وهي: اتباع أعلى درجات الشفافية في عملية طرح مشروعات الطاقة المتجددة، واحتضان وتوطين وتطوير صناعة الطاقة المتجددة والصناعات المرتبطة بها محلياً، ونقل وتطبيق التقنيات المناسبة. كما تحدث عن الأسس التي بدأ العمل على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء استناداً إليها، وهي: الإصلاحات التنظيمية، وفصل النشاطات، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر، والترابط الإقليمي والدولي. مؤكداً اعتماد نموذج الأعمال المعروف باسم "المُنتج المستقل للطاقة"، كأداة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، ولتقاسُم المخاطر. حيثُ ستُسهم مبادئ الوضوح والشفافية في وضع الركائز الأولى لقيام سوق سعوديةٍ للطاقة تكون أكثر تنافسيةً وتحرراً.

واختتم الوزير خالد الفالح كلمته بالتأكيد على أن المملكة تتحول اقتصادياً، ولكنها، كذلك، تحرص على الاستثمار في أثمن ثرواتها؛ شبابها وفتياتها، ليقودوا دفة التنمية والاقتصاد، مدعومين بخبرات الأجيال التي سبقتهم. مؤكداً أنه على ثقة بأن المملكة ستكون موطن "الابتكار الكبير" الذي سيغير العالم للأفضل، بتوفيق الله، ثم بقدرات شباب وفتيات هذا الوطن، في ظل رؤية المملكة 2030، التي تُقدم فكراً غير مسبوقٍ لمستقبل أفضل، بإذن الله.

الجدير بالذكر أن مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة كان قد أعلن، في وقت مبكر من الشهر الحالي، عن تأهيل 51 شركة لمناقصات المرحلة الأولى المتمثلة في مشروع الطاقة الشمسية بسكاكا ومشروع آخر لطاقة الرياح. وسيتم الإعلان عن نتائج مناقصات مشروع سكاكا خلال شهر نوفمبر من العام الحالي 2017م. علماً بأن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة حدد أهدافاً واضحة على صعيد التوطين تلزم الشركات العاملة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خلال الجولة الأولى بتوطين 30% من سلسلة التوريد لديها على التوالي، على أن يقوم فريق مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة بمراجعة تلك الأهداف بعد كل جولة من جولات البرنامج، لضمان تحقيقها.

هذا وقد شهد المنتدى، منذ يومه الأول، حضور العديد من المهتمين بقطاع الطاقة المتجددة في المملكة والعالم. وبالإضافة إلى الكلمة التي ألقاها معالي الوزير خالد الفالح، استمع الحضور إلى كلمات من كل من معالي الأستاذ عدنان أمين، المدير العام للهيئة الدولية للطاقة المتجددة، والدكتور إيرنيست مونيز، وزير الطاقة الأمريكي السابق.

- النهاية -

للاستفسار حول البرنامج الوطني للطاقة المتجددة من جانب الشركات المؤهلة الراغبة بتقديم عروضها حول الجولة الأولى من البرنامج، يمكن زيارة الموقع التالي: www.powersaudiarabia.com.sa

حول البرنامج الوطني للطاقة المتجددة

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة برنامجٌ طويل الأمد ومتعدد الأهداف في مجال الطاقة المتجددة، يُقصد به ضمان التوازن، على صعيد مصادر الطاقة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. وهو يتم في إطار الالتزام بمقررات الحد من نسب الكربون عالمياً.

يقوم على البرنامج مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة، التابع لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي تُسهم بفاعلية في برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.

وقد صيغ البرنامج الوطني للطاقة المتجددة بصورة شفافة تنتظمها عدة مراحل، لضمان استفادة المملكة من الميزات التنافسية المترتبة على الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، ولزيادة إسهام هذا القطاع في تنويع مصادر الطاقة، والوصول إلى إنتاج 3,45 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020م، عملا بمُستهدفات برنامج التحول الوطني 2020، وليضيف ما يقرب من 10 جيجاواط من الطاقة الكهربائية، المُنتجة من المصادر المتجددة، إلى مزيج الطاقة الكهربائية في المملكة.